زيارة المفوض السامي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأولى للمملكة رسخت دعائم الشراكة الاستراتيجية

نحن في عصر باتت فيه ظاهرة اللجوء تتفاقم يوما بعد يوم مخلفة وراءها وضعا مأساويا غير إنساني، ولأجل التعرف على مزيد من التفاصيل حول هذا الأمر كان لـ نشرة حقوق وقفة مع الأستاذ أحمد عبد الوهاب جبارة الله الممثل الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دول مجلس التعاون، فإليكم نص الحوار .

حوار : محمد علي عوض الله

– ما هو تعريف اللاجئ حسب ما تنص عليه الاتفاقيات المعنية بهذا الأمر؟

تعرف اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئ بأنه «الشخص الذي يوجد، نتيجة خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو إلى آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع ، أولا يرغب بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد». واتفاقية عام 1951 التي تعتبر العمود الفقري لولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي التي كلفت المفوضية من قبل المجتمع الدولي، بمهام الاستجابة لمتطلبات حماية الإنسان ومساعدته عندما يتعرض لحالة اللجوء. وبالتالي جاءت الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اعتمدت في 28 يوليو/ تموز 1951 كي تطبق المادة الرابعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1948 الذي نص على أن «لكل فرد الحق في التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد».

وكما وضعت الاتفاقية معايير محددة لتعريف اللاجئ فإنها حددت أيضاً حقوق اللاجئ وواجباته تجاه الدولة التي يوجد على أرضها خصوصاً من ناحية تقيده بقوانينها وأنظمتها .

ـ هل من الممكن التعرف على نوع المساعدات التي تقدمها المفوضية للاجئين؟

توفر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحماية والرعاية للاجئين والفئات الأخرى كبعض النازحين الداخليين وعديمي الجنسية والعائدين وطالبي اللجوء وغيرهم في أنحاء العالم والذين يناهز عددهم 21 مليون شخص. وباعتبارها منظمة إنسانية غير سياسية فهي تضطلع بمسؤولية توفير الحماية الدولية للاجئين من خلال ضمان احترام حقوقهم الأساسية بما في ذلك مساعدتهم في طلب اللجوء وضمان عدم إعادتهم قسراً إلى بلد قد يتعرضون فيه للاضطهاد أو الأذى والسعي لإيجاد حلول دائمة وطوعية لهم عن طريق مساعدتهم على العودة لأوطانهم إذا ما كانت الظروف تسمح بذلك أو مساعدتهم على الاندماج في بلدان لجوئهم أو إعادة توطينهم في بلدان ثالثة. وفي إطار رعايتها للاجئين توفر المفوضية لهم في محنتهم مساعدات إنسانية طارئة تشمل المأوى والغذاء والماء والعناية الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها من المتطلبات الحياتية الأساسية.

– من أين تستقي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التمويل المالي اللازم لدعم مشاريعها الإنسانية... وهل هناك تدخل في شؤون المفوضية لتوجيه نشاطاتها من الدول الأكثر دعماً؟

تعتمد جل موارد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدرجة أساسية على المساعدات والمساهمات الطوعية المقدمة من حكومات الدول ثم من جهات أخرى كالمنظمات غير الحكومية والشركات والأفراد من جميع أنحاء العالم. ولا تحصل ميزانية المفوضية التي وصلت إلى حوالي 4.1 بليون دولار أمريكي في عام 2006 على دعم مباشر من ميزانية الأمم المتحدة العامة إلا على نسبة ضئيلة لاتتجاوز 2٪ فقط. وحتى الآن، لاتزال دول قليلة تشكل الداعم الأكبر لمشاريع المفوضية الإنسانية تتصدرها الولايات المتحدة الأميركية واليابان والدول الأوربية والمفوضية الأوربية. وهذه الدول تلعب دوراً نشطاً في مداولات المفوضية ومراقبة أدائها وتقويم أعمالها من خلال عضويتها في اللجنة التنفيذية التي تعمل كهيئة إدارية للمفوضية. ولعله من المناسب الإشادة هنا بالنتائج الإيجابية والهامة التي أسفرت عنها زيارة المفوض السامي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السيد انطونيو غوتيريس الأولى لمنطقة الخليج في شهر فبراير ابتداء بالمملكة العربية السعودية وتشرفه بلقاء خادم الحرمين الشريفين وولي العهد ووزير الدفاع والطيران ومعالي وزير الخارجية وسمو رئيس جمعية الهلال الأحمر السعودي، حيث رسخت دعائم الشراكة الاستراتيجية بين المملكة والمفوضية بما يعكس الدور الريادي للمملكة في المجال الإنساني الدولي وأهمية هذا الدور خصوصاً على المستويين العربي والإسلامي في دعم قدرات المفوضية في التصدي لمسؤولياتها تجاه اللاجئين وقضية اللجوء بما في ذلك أهمية المشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية للمفوضية.

الأستاذ أحمد عبد الوهاب جبارة الله يتحدث للزميل محمد علي عوض الله

– في العام 2005م بلغ عدد الذين يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية السامية حوالي 20 مليون شخص قابل للزيادة... ألا يشكل لكم هذا الرقم هاجساً... ومن ثم ما هي الآلية التي وضعتموها للحد من زيادة اللجوء في العالم؟

إن عدد اللاجئين والفئات الأخرى التي تقع ضمن دائرة مسؤوليات المفوضية يتجاوز عددهم حالياً 21 مليون شخص وهو عدد ضخم بكل المقاييس. ومما لاشك فيه بأن هذا الرقم حتى ولو كان يحسب بالعشرات وليس بالملايين يعتبر هاجساً إنسانيا مقلقاً ليس لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فحسب ولكن لكل الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشأن الإنساني الدولي وخصوصاً هذه المأساة الكبرى. ومن هنا تكمن الأهمية القصوى التي تنطوي عليها ضرورة تكاتف الجهود عبر آلية تقاسم الأعباء التي تروج لها المفوضية بلا كلل من أجل وضع حد لهذه الظاهرة، بل المأساة الإنسانية التي يشهدها عالمنا. إن حجم هذه المأساة تفرض علينا جميعاً وكالات أممية كمفوضية اللاجئين ومنظمات دولية ومؤسسات خيرية وجمعيات حقوقية إنسانية كالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن نوحد جهودنا وأن نتعاون بشكل وثيق وفعال لمساعدة اللاجئين وإيجاد الحلول المناسبة والمستدامة لمشاكلهم. وهنا أقول إنه ربما تكون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من المؤسسات القليلة في هذا العالم التي تسعى جاهدة لإنهاء وجودها من خلال تحقيق هدف إنهاء مأساة اللجوء.

– من بين اللاجئين هناك المرأة والأطفال والمسنين والمعوقين... في هذا الجانب نود من سعادتكم تسليط الضوء على أوضاع هؤلاء؟ وهل من اتفاقيات وقوانين تحمي هذه الشرائح الضعيفة من اللاجئين؟

إن الحقيقة المؤلة هي أن الغالبية العظمى من اللاجئين في العالم هم من الأطفال والنساء وكبار السن (تقريباً 75٪)، وهم كذلك يشكلون أغلب المستفيدين من برامج ومشاريع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما يعد توفير الحماية للنساء اللاجئات واللاتي في أحيان كثيرة يتحملن مسؤوليات جسام في تأمين الحماية والرعاية لأطفالهن في غياب أزواجهن وفي ظروف بالغة الصعوبة، وكذلك الأطفال اللاجئين الذين يرزحون تحت تبعات حسية ونفسية ثقيلة ويتعرضون لمخاطر كبيرة بما في ذلك أشكال متعددة من الاستغلال الجنسي والعمل في سن مبكرة والتجنيد العسكري إلخ..، هم من أولويات عمل مفوضية اللاجئين ومن نشاطاتها الأساسية في مواقع عملها المختلفة حول العالم. وبالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية والمعاهدات التي وضعت لحماية حقوق المرأة والطفل؛ فإن المجتمع الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضعت عددا كبيرا من المعايير والسياسات والمبادئ التوجيهية الرامية لتحسين حماية ورعاية النساء اللاجئات والأطفال اللاجئين ولكن لازال هناك الكثير من العمل اللازم لسد الثغرة في التطبيق بسبب شح الموارد المالية والبشرية من ناحية وتفاوت الأولويات على مستوى المؤسسات والحكومات. من هنا تأتي أهمية توفير مقومات الدعم اللازم لتنفيذ البرامج الموجهة لمساعدة هذه الفئات المستضعفة وتلبية احتياجاتها ومتطلباتها الخاصة وكذا ضرورة انخراط أكبر لأطراف العمل الإنساني وتوجيه أدق لاهتماماتها نحو النساء والأطفال وكذلك اللاجئين المسنين الذين يمثلون نحو 5.8٪ من مجموع من ترعاهم المفوضية.

– يتبع –

- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للاجئين يلتقيان في كثير من الخطوط الإنسانية... من هنا نتساءل هل من تعاون بينكم والجمعية الوطنية في هذا الجانب؟

منذ إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية والمفوضية ممثلة بمكتبها الإقليمي لدى مجلس التعاون في الرياض تتابع باهتمام وتقدير كبيرين مسار عمل الجمعية ودائرة تأثيرها المتزايد في المجتمع. وكون المفوضية والجمعية ينتميان لأسرة العمل الإنساني من الطبيعي أن تنشأ علاقات تعاون واهتمام متبادل بدأت منذ وقت مبكر، حيث عقدت اجتماعات لتبادل المعلومات والآراء. وفي هذا السياق نحن نتطلع إلى المزيد من أشكال التعاون خصوصاً المنهجي لصالح اللاجئين والفئات الأخرى كما هو الحال مع الجهات الخيرية والإنسانية السعودية التي تقوم بدور حيوي ومشرف داخل المملكة وخارجها.

- بكم يقدر عدد اللاجئين في العالم وفق آخر إحصائية... وفي ذات الوقت نود أن نتعرف على ما إذا كان بالمملكة لاجئين ومن أي الأقطار؟

يصل عدد اللاجئين والفئات الأخرى التي تعنى المفوضية بأمرها حسب آخر إحصائيات المفوضية حوالي 21 مليوناً، وهذا يشمل اللاجئين والنازحين والعائدين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية.

ويجدر التنويه إلى الاستضافة الكريمة للمملكة لأكثر من 35,000 لاجئ عراقي في مخيم رفحاء في أعقاب حرب عام 1991 وتقديم كل أشكال الحماية والرعاية التي فاقت بكثير حدود المعايير الدولية وسهلت للمفوضية على مدار الأعوام المنصرمة توفير الحلول الدائمة لهؤلاء اللاجئين حيث عاد حوالي 7 آلاف منهم طوعا إلى وطنهم واختار نحو 25 ألفا إعادة التوطين في بلدان ثالثة، وبحلول منتصف عام 2006 أغلق مخيم رفحاء رسمياً حيث لم يتبق سوى نحو 245 خرج معظمهم من المخيم بموافقة كريمة من حكومة المملكة وأصبحوا لاجئين يعيشون خارج المخيم. ولقد جسد التعاون بين المملكة والمفوضية في قضية اللاجئين العراقيين بمخيم رفحاء نموذجاً رياديا يحتذى به في العمل الإنساني الدولي عبر بجلاء عن عمق العلاقات التي تربط بين الطرفين خصوصا من ناحية الالتزام العملي السعودي بمتطلبات قانون اللجوء.

- اللاجئون في معظم بلدان العالم يواجهون الكثير من المصاعب... من هنا نود أن تسلط الضوء على أبرز المشاكل التي تواجه اللاجئين في دائرة عملكم جغرافيا؟

يتعرض اللاجئون بالفعل للكثير من المصاعب والتي يتعين على المفوضية التصدي لها بالإمكانات البشرية والمادية المحدودة المتوفرة لديها. فكما سبقت الإشارة فإن ولاية المفوضية تشمل العالم بأكمله وتغطي عدداً هائلاً من الأشخاص الذين يحتاجون للحماية والمساعدة. وهذا أمر صعب ومعقد يتطلب تكاتف المجتمع الدولي بكافة مكوناته من حكومات ومنظمات غير حكومية ومؤسسات تنموية وجمعيات خيرية وإنسانية وشركات خاصة وحتى أفراد. نحتاج إلى جهد ودعم الجميع للمساعدة في التخفيف من معاناة اللاجئين وصولاً إلى إنهاء مأساتهم سواء من خلال انضمام الحكومات إلى معاهدة عام 1951 وتطبيق بنودها أو توفير الدعم المادي والعيني و/أو التنسيق والتعاون في العمليات الميدانية و/أو الانخراط في برامج حماية حقوقهم وغيرها.

- ندعو في يوم اللاجئ العالمي كافة الحكومات إلى توفير الحماية والمساعدة للاجئين.

- من أجل الفصل بين اللجوء والهجرة تعكف المفوضية حالياً بالتعاون مع جامعة نايف على التحضير لعقد حلقة علمية في تونس.

وفي منطقة الخليج يعمل مكتب المفوضية الإقليمي في هذا الإطار، حيث يتعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد من أجل توفير أشكال الدعم المشار إليها في مواقع اللجوء في المنطقة الجغرافية المتاخمة لدول مجلس التعاون كأفغانستان والعراق ولبنان والصومال والسودان واليمن وغيرها وأيضا في الرقعات الجغرافية الأوسع.

ويمكن التنويه وبتقدير كبير في هذا الصدد إلى الدور الداعم والمتواصل للمملكة حكومة وشعباً ومؤسسات للكثير من هذه الحالات، وعلى سبيل المثال لا الحصر المساعدات الأخيرة لحكومة المملكة لبرامج المفوضية في أفغانستان وجمعية الهلال الأحمر السعودي في الصومال والحملة الشعبية السعودية لمساعدة الشعب اللبناني.

- اللاجئ هو في المقام الأول إنسان له ما له من الحقوق التي يجب أن تصان... من واقع تخصصكم في هذا المجال نتساءل عن الانتهاكات التي حدثت لعدد من اللاجئين في عدد من الدول العربية وكيف تم التعامل مع هذه الانتهاكات؟

كما سلف القول فإن حقوق اللاجئ هي جزء لايتجزأ من حقوق الإنسان. والواقع أن دولاً عربية كثيرة تستضيف على أراضيها أعداداً مختلفة من اللاجئين والفئات الأخرى. ويمكن القول بارتياح أن المفوضية ولله الحمد تتمتع بعلاقات تعاون وتفاهم مع حكومات الدول العربية بخصوص أوضاع اللاجئين ومشاكلهم. وبالطبع فإن المفوضية من خلال مكاتبها المنتشرة في الدول العربية كما مكتبها الإقليمي لدى دول مجلس التعاون ومقره الرياض والمكتبين الفرعيين التابعين لها في الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم بتنفيذ مسؤولياتها بالتنسيق والتعاون مع حكومات الدول المضيفة وحسب ما تقتضيه الاتفاقات الثنائية المبرمة مع المفوضية والتشريعات الوطنية ذات الصلة وعدد ونوع ومتطلبات الفئات التي تهتم بها المفوضية. ومن الأمثلة الناصعة على هذا التعاون هو ما أتينا على ذكره بالنسبة لاستضافة المملكة للاجئين العراقيين واستضافة اليمن لأعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين واستضافة كل من سوريا والأردن مؤخراً لأعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين. والحقيقة أن هذا الأمر ليس بمستغرب لأن أسس الحضارة العربية الإسلامية ذاتها تقوم على مبدأ حسن الوفادة ومساعدة الغير وهو تراث ضارب الجذور في تاريخ المنطقة وبنيتها الاجتماعية والثقافية والدينية.

- ما هي المعايير التي يتم بموجبها إعطاء اللاجئ حق اللجوء؟

الحكومات المضيفة مسئولة عن توفير الأمن والأمان للاجئين وتقديم المساعدة لهم وإقرار القانون والنظام بينهم، وتعتمد في ذلك غالباً على المجتمع الدولي، وتوفر المفوضية الحماية والمساعدة للاجئين بناءً على طلب الحكومات. والواقع أن الشخص يعتبر لاجئاً بمجرد استيفاء المعايير التي حددتها اتفاقية عام 1951 أو القوانين الدولية والوطنية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. والحكومات هي المسئولة عن تحديد الوضع القانوني لأحد الأشخاص، أي إذا كان بالفعل لاجئاً. غير أن المفوضية تقوم بهذا الدور إذا طلب منها ذلك أو إن كانت الدول المضيفة ليست طرفاً في أي معاهدة دولية خاصة باللاجئين وليست لديها الآلية المرتبطة بذلك.

- هل لديكم حالات لجوء نتجت جراء عنف أسري أو اضطهاد قبلي؟

تنحصر حالات اللجوء والاعتراف بصفة اللجوء في حال ثبوت الخوف من التعرض لاضطهاد حسب الحالات المحددة في تعريف اللاجئ التي أوردناها آنفاً.

– كثيرا ما نشاهد أن اللاجئ يتجه إلى عملية القرصنة الجوية لتحقيق هدفه في اللجوء... برأيك لماذا يلجأ اللاجئ إلى مثل هذه الخطوة التي تعرض حياته والآخرين للأخطار؟

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاتقر هذه الأفعال، بل يمكن أن تؤدي إلى وقوع من يسلكها في دائرة أحكام الاستبعاد من صفة اللجوء وهي تشمل الذين ارتكبوا جريمة ضد السلام أو جراء حرب أو جريمة ضد الإنسانية أو جريمة غير سياسية جسيمة أو ارتكبوا أفعالا مناقضة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها. غير أن المفوضية يمكن أن تنظر لاحقا في الوضع القانوني لحالات ثبت عدم ضلوعها في الأوضاع آنفة الذكر أو إن أنهت فترة تنفيذها للعقوبات الصادرة بحقها. وهنا ربما يجدر التأكيد على ضرورة التفريق بين ظاهرة الإرهاب واللاجئين وكون اللاجئين هم في الحقيقة ضحايا لهذه الظاهرة.

– من واقع عملكم في هذا المجال ماهي أبرز أسباب اللجوء عربياً؟

معظم حالات اللجوء في المنطقة العربية أو إليها هي ناجمة عن عدم الاستقرار والعنف والنزاع الأهلي والحروب؛ كحالات العراق والصومال والسودان.

– في الآونة الأخيرة برزت ظاهرة لجوء الكثير من الشباب العربي إلى دول أوروبا وأميركا بدواع مختلفة... كيف تتعاملون مع هذه الظاهرة علماً أنها آخذة في الازدياد؟

ما أشرتم إليه يدخل في الغالب تحت مسمى «الهجرة الاقتصادية» وهي رغم اختلافها عن اللجوء في الأسباب والدوافع والأهداف وضرورة التفريق بينهما ألا أن هناك التباساً يقع عند البعض في أحيان كثيرة في التعاطي مع الظاهرتين نظراً للاختلاط الذي يحصل عادة بين المهاجرين واللاجئين عند سلوكهم في بعض الأماكن للمنافذ والطرق نفسها واستخدامهم لوسائل النقل ذاتها ووقوعهم ضحايا للمهربين والمتاجرين بالبشر. ومن أجل التعريف بهذه الإشكالية القائمة بين اللجوء والهجرة ورفع مستوى التعاون بين كافة الأطراف الحكومية والدولية وغير الحكومية ذات الصلة تعكف المفوضية حالياً بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية على التحضير لعقد حلقة علمية بمشاركة عربية ودولية واسعة في تونس مطلع شهر يوليو/تموز القادم، حيث من المعلوم أن دول المغرب العربي واليمن تعتبر من المعابر الدولية الرئيسية لهذه التحركات السكانية المختلطة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا ومن القرن الإفريقي إلى اليمن على التوالي.

– نود من سعادتكم تسليط الضوء على أنواع اللجوء ومن ثم الأكثر شيوعا في العالم.

جاء إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العام 1951 أساساً من أجل المساعدة في إعادة توطين أكثر من مليون لاجئ أوروبي فقدوا المأوى نتيجة للحرب العالمية الثانية. غير أن تزايد الحروب خصوصاً في فترة التحرر من الاستعمار في الستينيات والسبعينيات من القرن الميلادي الماضي ولد المزيد من اللاجئين، وتفاقمت أزمات اللاجئين في الثمانينيات والتسعينيات عندما بدأت الصراعات تأخذ شكل النزاعات الداخلية والاضطراب الأهلي وفقدان الأمن والاستقرار وارتفاع حدة أشكال التمييز والاضطهاد.

– الإنسان عموما مواطنا كان أم مقيما أم لاجئا لديه حقوق يجب أن تصان... من هنا نود التعرف على حقوق اللاجئين، وهل هذه الحقوق متفق عليها دولياً؟

تبين اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين حقوق اللاجئين، وهي بالعموم نفسها التي يتمتع بها المواطنون، ومن أهمها: عدم التمييز وحرية التدين وحرية التقاضي أمام المحاكم والحق في العمل والسكن والتعليم والطبابة والتنقل والحصول على الإغاثة والحماية من العودة القسرية إلى الأراضي التي يكون اللاجئ قد هرب منها.

– عبر لغة الأرقام نود أن نسأل عن أكبر الدول استقبالا للاجئين ومن ثم أكبر الدول التي يخرج منها لاجئين وما أبرز أسباب ذلك؟

في بداية عام 2006 وصل مجموع الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية إلى حوالي 21 مليون شخص. وشمل ذلك 4.8 مليون لاجئ (40٪) و6.6 مليون نازح داخلي و4.2 مليوناً من عديمي الجنسية، وحوالي مليون من الأشخاص الآخرين.

ولقد ارتفع إجمالي الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في العام 2006 مقارنة بالعام الذي سبقه نتيجة للزيادة التي طرأت على أعداد النازحين الداخليين وتحسن جميع المعلومات بخصوص أعداد عديمي الجنسية.

وخلال الفترة نفسها تواجد أكبر عدد للأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية اللاجئين في آسيا بنسبة 41٪ ثم أفريقيا بنسبة 12٪ وأوروبا بنسبة 18٪ وأميركا اللاتينية بنسبة 12٪ ثم أميركا الشمالية بنسبة تصل إلى 3٪. وفي العام 2005 بلغ عدد الأشخاص الذي تقدموا بطلبات لجوء في أنحاء العالم حوالي 668,400 شخص معظمهم من ميانمار والصومال وصربيا، في حين تصدرت الولايات المتحدة الأميركية قائمة دول إعادة التوطين بنصيب بلغ 53,813 شخص ثم استراليا 11,654 شخص ثم كندا بـ10,400 شخص أما الدول المضيفة للاجئين فقد بقيت باكستان على رأس القائمة باستضافة 1,085,000 لاجئ وإيران 716,000 لاجئ وألمانيا 700,000 لاجئ، وتنزانيا 549,000 لاجئ والولايات المتحدة الأميركية 380,000 لاجئ، وكما تم التنويه سابقاً فإن المنطقة العربية تشهد حالياً موجة لجوء ونزوح نتيجة للأوضاع في العراق هي الأكبر في تاريخها منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948 وأدت إلى مأساة اللاجئين الفلسطينيين التي لازالت قائمة حتى وقتنا هذا .

– في دائرة عملكم جغرافيا هل من اتفاقيات بين الدول يتم بموجبها ضبط عملية اللجوء؟ وما أبرز ملامح هذه الاتفاقيات؟

كما هو حال مكاتب المفوضية في كل دولة تعمل بها فإن مكتب المفوضية الإقليمي لدى دول مجلس التعاون يرتبط بعلاقة تعاون مقننة من خلال مذكرات تفاهم مباشرة مع الدول المضيفة كالمملكة العربية السعودية ودولة الكويت أو بشكل غير مباشر من خلال اتفاقيات مبرمة بين منظمة أممية شقيقة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودول كمملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة.

وكما ذكر سابقاً فإن مكتب المفوضية الإقليمي في منطقة الخليج يتمتع بعلاقات تعاون وشراكة استراتيجية راسخة مع حكومات دول المنطقة كافة وعلى رأسها حكومة المملكة العربية السعودية.

– هل يطلق على الفارين من جحيم الحروب ومن الكوارث الطبيعية لقب لاجئين؟ أم أن اللجوء له مواصفات خاصة؟

إن الفارين من جحيم الحروب تنطبق عليهم صفة اللجوء عموماً ويعدون حالياً من أكبر مكونات تدفقات اللاجئين. أما أولئك الذين يفرون من مناطق الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، إلخ.. فإنهم لايعتبرون لاجئين حسب القانون الدولي وإنما من المنكوبين الذين يتعين تقديم العون والمساعدة لهم، حيث تتصدى لهذه المهمة في الأساس منظمات إنسانية ودولية وخيرية كالصليب الأحمر الدولي وجمعيات الهلال الأحمر الوطنية وهيئات إغاثة مختلفة. ورغم أن نطاق عمل وولاية مفوضية اللاجئين لايشمل ضحايا الكوارث الطبيعية فإنها لاتتوانى عن تقديم المساعدات الإغاثية العاجلة في حال تواجدها في المناطق المنكوبة أو قريبة منها، حيث إنها كانت على سبيل المثال على رأس من هب لتقديم العون والمساعدة لضحايا الزلازل في باكستان وإيران والمد البحري (تسونامي) في دول جنوب آسيا ومناطق أخرى من العالم، وحصلت برامجها الإغاثية في هذه الحالات على دعم سخي من حكومات المملكة العربية السعودية والكويت ومنظمات العمل الإغاثي في معظم دول الخليج العربية.

– بوصفكم جهة ذات اختصاص في هذا الجانب... ماهي أبرز الخدمات التي تقدمونها لطالب اللجوء؟

إضافة لدور المكتب الإقليمي لدى دول مجلس التعاون التاريخي في التعاون مع حكومة المملكة في مساعدة اللاجئين العراقيين وإيجاد حلول دائمة لوضعهم، تشتمل مهامه الرئيسية توفير المشورة القانونية ضمن ولاية المفوضية وبناء القدرات والتدريب للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجالات نظام الحماية الدولي والقانون الدولي الإنساني وإدارة عمليات الطوارئ والعمل الميداني والتوعية بقضايا اللاجئين وتوفير الدعم المادي لبرامج ومشاريع المفوضية الإنسانية في أنحاء العالم. وقد استطاع المكتب الإقليمي منذ افتتاحه في الرياض في عام 1987 أن ينسج علاقات تعاون استراتيجية راسخة مع حكومات دول المنطقة خصوصاً حكومة خادم الحرمين الشريفين، ومع منظمات غير حكومية وخيرية وإنسانية رئيسية ضمن منظومة إطار التعاون المشترك.

ونحن على أعتاب حلول يوم اللاجئ العالمي الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العشرين من شهر يونيو/حزيران من كل عام تتخذ منه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مناسبة جليلة لتذكير حكومات الدول والشعوب والمجتمعات والمؤسسات المدنية كافة بهذه المأساة الإنسانية المتواصلة، وأغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى ضرورة تكثيف الجهود المشتركة من أجل توفير المساعدة والحماية للاجئين في إنحاء العالم وخصوصا في منطقتنا العربية والإسلامية، فذاك هو حقهم علينا وهو أيضا واجب إنساني وأخلاقي وديني.